

Distr.: General
20 August 2013
Arabic
Original: English

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية
حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الدورة السادسة

نيويورك، ١٧-١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣

محضر موجز للجزء الثاني* من الجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد تافروف (بلغاريا)

المحتويات

المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية (تابع)

(أ) المناقشة العامة (تابع)

* يصدر المحضر الموجز للجزء الأول من الجلسة، المعقودة يوم الخميس ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣،

الساعة ١٠:٠٠ في الوثيقة CRDP/CSP/2013/SR.3.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد

المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

13-42575 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية (تابع)

(أ) المناقشة العامة (تابع)

إضافة إلى التدابير الإدارية والقانونية والمالية والاقتصادية وغيرها من التدابير التي يجري تنفيذها في البلد لتحقيق مساواة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحقوق والفرص. وخلال الفترة المؤدية إلى التصديق على الاتفاقية، اعتمدت عشرة قوانين جديدة بشأن توفير إمكانيات الوصول وفرص العمل والرعاية الصحية، فضلا عن ٣٠ تعديلا أجريت على القوانين القائمة بشأن الإعاقة. ويتولى تنسيق المسائل المتصلة بالإعاقة لجنة رئاسية تضم ممثلين عن السلطتين التنفيذية والتشريعية للحكومة، ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤ - وأضاف قائلاً إن تنفيذ الاتفاقية جرى في إطار برنامج حكومي طويل الأجل من أهدافه تحقيق زيادة قدرها ثمانية أضعاف في عدد مؤسسات التعليم العام التي تقدم التعليم الجامع للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وخلق نحو ٣٠٠ ٠٠٠ فرصة عمل جديدة عن طريق اعتماد نظام حصص للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وإجراء زيادات في المعاشات التقاعدية للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتوسيع نطاق استخدام الشروح النصية المغلقة في التلفزيون الوطني؛ وإدخال تغييرات في موارد الإنترنت على الصعيد الدولي والبلديات، من أجل توفير الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة إلكترونياً.

٥ - واختتم حديثه قائلاً إن تحسينات قد أدخلت، منذ عام ٢٠١١، على برامج إعادة التأهيل المتعلقة بحالات الإعاقة وتقييمها وتشخيصها. وسوف تطبق التصنيفات الدولية المتعلقة بتحديد القدرة على العمل والقيود المعوقة. ويجري العمل حالياً من أجل معالجة المسائل المتعلقة بالإعاقة، وزيادة الوعي في المجتمع ككل، بغية التشجيع على تحقيق مزيد من التقبل تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، وإشراك الجمهور في عملية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في التيار

١ - السيد سبينيللي (اليونان): قال إن التزام بلده بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، رغم الأزمة المالية، لم يكن أبداً أكثر قوة منه الآن. وقد شملت المبادرات التي اتخذت في هذا الصدد نشر دليل شامل بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتخصيص أموال لنقل الأطفال ذوي الإعاقة إلى مدارس مجهزة تجهيزاً خاصاً. علاوة على ذلك، أصبحت إمكانية الوصول شرطاً أساسياً للموافقة على أي أشغال عامة، وهو أمر يروج له ويرصده رؤساء البلديات المحلية. فالجهود التي تبذلها اليونان إنما تقوم على الإيمان بأن للأشخاص ذوي الإعاقة نفس الحقوق والاستحقاقات التي يتمتع بها الأشخاص غير المعوقين.

٢ - وأثنى على منظمات المجتمع المدني، كالتحالف الدولي للمعوقين، الذي حققت قيادته في هذه المسألة نتائج ملموسة. ومن المهم أن يوضع في الاعتبار أن الالتزام بروح الاتفاقية ونصها يقتضي أن تعمل جميع الأطراف في المجالات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وإشراكهم في جميع عمليات صنع القرار. وقال إن تشجيع كيانات القطاع الخاص على إقامة شراكات مع القطاع العام والمجتمع المدني وسيلة فعالة من حيث التكلفة من شأنها أن تساعد على تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة. ونظراً لأن الأهداف الإنمائية للألفية لم تتطرق لمسألة الإعاقة، فينبغي أن يهتم المجتمع الدولي بجميع الفرص الممكنة لإدراج الإعاقة، من حيث كونها مسألة شاملة، في خطة التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

٣ - السيد ليكاريف (الاتحاد الروسي): قال إن بلده وقّع على الاتفاقية في عام ٢٠٠٨ وصدق عليها في عام ٢٠١٢،

الوصول إليها للأشخاص ذوي الإعاقة. ومن أجل القضاء على العقبات التي تعترض طريق الوصول إلى العدالة والتي يواجهها أولئك الأشخاص، فقد أقرت المحكمة العليا قواعد برازيليا المتعلقة بإمكانية اللجوء إلى القضاء للفئات الضعيفة من السكان. ودخل حيز النفاذ قانون يعترف بلغة الإشارة الكوستاريكية باعتبارها اللغة الأم. وهناك تدابير اتخذت، من قبيل خطة العمل الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، وبرنامج "mpléate" (احصل على عمل)، الذي يستهدف الشباب بوجه خاص، تهدف إلى تعزيز القابلية للتوظيف وتوفير فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة.

٩- وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، فإن هناك مشاريع جارية ترمي إلى تنفيذ استراتيجية إنمائية قائمة على المجتمعات المحلية وشاملة للجميع، تحت رعاية الوكالة اليابانية للتعاون الدولي والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي. وتستند تلك الاستراتيجية إلى نموذج ينطلق من القاعدة إلى المستويات العليا، ويطلب من المجتمعات المحلية تحديد المشاكل والاحتياجات، ثم عرضها على الحكومات المحلية. وتستند الاستراتيجية أيضا إلى شراكات بين القطاعين العام والخاص وشراكات ضمن القطاع العام، تتولى تنسيقها إدارة الكيان الإداري المعني. بمسألة الإعاقة لكفالة تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد الشحيحة لدى المجتمعات المحلية. إضافة إلى ذلك، فإن التحالفات الثنائية الاستراتيجية تعمل على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أمريكا اللاتينية.

١٠- السيد الغنوني (المغرب): قال إن الدستور المغربي يحظر التمييز على أساس الإعاقة، ويضع سياسات تعود بالفائدة على المعوقين وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية. وأشار إلى أن نظاما قانونيا جديدا وضع موضع التنفيذ، ويجري صياغة سياسات عامة، وخطة عمل رسمية، من أجل حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وسوف تستخدم النتائج التي خلصت إليها دراسة استقصائية

الرئيسي للمجتمع. وسوف تستند أنشطة زيادة الوعي على الخبرات المكتسبة على الصعيد الدولي، ومنها هذا المؤتمر.

٦- السيدة سوكوأوغلو (تركيا): قالت إن التزام تركيا بالتنفيذ الكامل للاتفاقية ينعكس في مختلف الأنشطة، بما في ذلك تنسيق الجهود التي تبذلها المديرية العامة لخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، والإعدادات الجارية لخطة عمل وطنية بشأن الإعاقة، وتنفيذ مشاريع بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحسين جمع البيانات وكفالة تحسين التقييد بأحكام الاتفاقية. وقالت إن تحسين حالة الأشخاص ذوي الإعاقة يتطلب التركيز بوجه خاص على المجالات الرئيسية، وهي التعليم، وإمكانات الوصول، وعدم التمييز، والإدماج الاجتماعي وزيادة الوعي. وقد زاد معدل التحاق الأطفال ذوي الإعاقة بنظام التعليم في تركيا بنسبة تزيد عن ١٠٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٤، ويعود بعض الفضل في ذلك إلى ما اتخذ من تدابير من قبيل توفير النقل المجاني وإرسال المدرسين إلى منازل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

٧- ومضت قائلة إن قانونا سُنَّ في عام ٢٠٠٥ جعل الأماكن العامة، وشبكات النقل والطرق ميسرا الوصول إليها للأشخاص ذوي الإعاقة، وأتاح لهم المشاركة في اتخاذ القرارات بشأن مجموعة واسعة من المسائل. وفي عام ٢٠١٠، نُفذت خطة وطنية بشأن إمكانات الوصول وعززت القوانين المتعلقة بمكافحة التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. وأخيرا، أشارت إلى أن تركيا مولت حلقات دراسية عُقدت على الصعيد الوطني لتثقيف ممثلي الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، وأعضاء الجهاز القضائي والتشريعي، والخبراء في مجالي حقوق الإنسان والإعاقة.

٨- السيد هيس (كوستاريكا): قال إن بلده حقق تقدما كبيرا نحو تنفيذ الاتفاقية. فكوستاريكا هي من أوائل بلدان أمريكا اللاتينية التي وضعت معيارا للمساكن التي يسهل

الانتهاء. فقد استثمر مبلغ ثلاثة ملايين دولار في إجراء تعداد سكاني متخصص على الصعيد الوطني أسفر عن إنتاج بيانات مفصلة عن الأشخاص ذوي الإعاقة في بيرو، الذين يشكلون نسبة ٥,٢ في المائة من السكان.

١٤ - السيد جايغير (لكسمبرغ): قال إن حكومته تشارك مشاركة كاملة في إجراء حوار وتعاون مباشرين مع الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تم، في عام ٢٠١١، صياغة خطة عمل مدتها خمس سنوات بشأن تنفيذ الاتفاقية، حيث حددت موضوعا مختلفا لكل سنة من السنوات الخمس. وكان تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة هو موضوع عام ٢٠١٣. وفي هذا الصدد، قال إن حكومته تشجع نشر المعلومات في أشكال تتيح الاطلاع عليها، وهي تعمل مع مركز متخصص في صياغة اللغة الواضحة لتقديم التدريب في مجالي اللغة والاتصالات.

١٥ - واستطرد قائلا إن قانونا صدر في عام ٢٠٠٣ بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة يهدف إلى تعزيز الأمن الاقتصادي والاستقلال الديمغرافي للمعوقين، مع أحكام تنشئ نظاما مضمونا للأجور في ما يتعلق بالعمال ذوي الإعاقة الذين يعملون لقاء أجر، وخطة لتقديم معاشات تقاعدية لذوي الإعاقة الذين منعتهم إعاقته الشديدة من كسب العيش. وقال إن الحكومة تشجع مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في صنع القرارات، لا سيما من خلال تمويلها برنامج "أكاديمية الحياة" لتوفير التعليم المستمر للأشخاص ذوي الإعاقة. وتقوم الحكومة أيضا بالاستعاضة عن إطار الوصاية الحالي بنظام قائم على تقديم الدعم والمساعدة في ما يتصل بالقرارات المتعلقة برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة. وهي تعمل حاليا أيضا من أجل جعل القانون المتعلق بإمكانيات الوصول منسجما مع الاتفاقية.

وطنية بشأن الإعاقة أساسا لبرنامج يهدف إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة.

١١ - ومضى قائلا إن المغرب استضاف مؤجرا المؤتمر الدبلوماسي لإبرام معاهدة من أجل تيسير الاطلاع على الأعمال المنشورة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية والأشخاص ذوي الإعاقة في قراءة المطبوعات، ووقع على المعاهدة الناتجة عن ذلك، وهي معاهدة مراكش لتيسير الاطلاع على المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معوقي البصر أو ذوي الإعاقات الأخرى في قراءة المطبوعات. وأخيرا، أشار إلى أن المغرب سيعرض تقريره الأولي على لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن تنفيذه الاتفاقية في عام ٢٠١٣.

١٢ - السيد غوزمان جارا (بيرو): قال إن حكومة بلده اعتمدت نهجا بشأن الإدماج الاجتماعي لمعالجة مسألة الإعاقة، بعد أن قدمت تقريرها الأولي إلى لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٢، وجعلت جميع التشريعات ذات الصلة متماشية مع الاتفاقية. وأشار إلى أن المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة يعمل من أجل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب الحياة المحلية، بالتعاون مع جميع الحكومات الإقليمية والبلدية في البلد. علاوة على ذلك، خصصت بيرو ما يزيد عن ٢٠٠ مليون دولار في ميزانيتها السنوية للمسائل المتعلقة بالإعاقة.

١٣ - وأضاف قائلا إن برنامج "أنا أستطيع" (Soy capaz) أفضى إلى توظيف ٣٢٠ ١ شخصا من ذوي الإعاقة منذ إنطلاقه في عام ٢٠١٢. أما البرنامج التجريبي الذي جرى تنفيذه على ثلاث مراحل، في منطقة تومبيس - إجراء تعداد سكاني لذوي الإعاقة؛ وبحوث بيولوجية ونفسية واجتماعية تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والاستجابة السريعة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة - فقد أوشك على

المدى البعيد. ولهذا الغاية، فقد أنشئ الفريق المعني بتوفير فرص في سوق العمل للأشخاص ذوي الإعاقة ليساعد الحكومة عن طريق تقديم تقارير عن أفضل الممارسات وعن العقبات التي لا تزال قائمة والتي تحول دون توفير فرص عمل للأشخاص ذوي الإعاقة.

١٩ - وأشارت إلى أن الحكومة نفذت عددا من البرامج والمبادرات التي تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة على اكتساب المهارات والتدريب التي يحتاجون إليها للعثور على عمل. كذلك تقوم حكومات المقاطعات والأقاليم أيضا بتقديم دعم كبير للأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات التعليم، والصحة، والعمل والسكن والمجالات الأخرى. وانطلاقا من إيمان كندا بأهمية الاستفادة من أفضل الممارسات على الصعيد الدولي، فقد استثمرت ما يقرب من ٣٥٠ مليون دولار في الفترة ما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١١ في برامج إنمائية دولية تعنى بمسائل الإعاقة، بما في ذلك الأنشطة الصحية الوقائية، والتعليم الشامل للجميع، وبرامج التأهيل على مستوى المجتمعات المحلية.

٢٠ - السيدة أنديليتش (البوسنة والمهرسك): قالت إن المجتمع المدني، إلى جانب المجلس المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يهدف إلى تحسين الآلية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة والتنسيق بين المؤسسات ذات الصلة لتحقيق تلك الغاية، شاركا في إعداد التقرير الأولي المقدم من حكومة بلدها بشأن تنفيذ الاتفاقية. وقالت إن الحكومة اعتمدت، في عام ٢٠٠٣، القواعد الموحدة للأمم المتحدة المتعلقة بتحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى قانون يحظر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة ويعزز مختلف الأحكام المناهضة للتمييز التي سبق أن حددت في قوانين مختلفة.

٢١ - ومضت قائلة إنه جرى، في ضوء الحاجة إلى تشجيع مشاركة المعوقين فعليا في الحياة السياسية وصنع القرارات

١٦ - السيد ثرور (المملكة المتحدة): قال إن حكومته أحرزت تقدما طيبا في تنفيذ الاتفاقية، والمثال على ذلك قيامها بنشر استراتيجيتها الوطنية المتعلقة بالإعاقة، المعنونة "تحقيق الانتقال من القول إلى الفعل". وهذه الاستراتيجية، التي وضعت بالتعاون مع منظمات تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة، تؤكد على الحاجة إلى إقامة شراكات شاملة لعدة قطاعات مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وتدعو إلى اتباع سبل جديدة للعمل من أجل تحقيق نتائج محسنة. وقال إن حكومته قامت أيضا بوضع إطار للنتائج والمؤشرات سوف يستخدم في رصد التقدم المحرز على الصعيد الوطني، إضافة إلى مجموعة مواد للعمل على صعيد المجتمعات المحلية لغرض جمع البيانات.

١٧ - وأضاف قائلاً إن نشر تقرير عن الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين لعام ٢٠١٢ في لندن يعبر عن التزام المملكة المتحدة بتقديم تراث ملموس للأشخاص ذوي الإعاقة، وتشجيع وجود مجتمعات محلية تحتضن الجميع، وتعزيز إمكانيات الوصول واعتماد مواقف إيجابية إزاء ذوي الإعاقة. وسوف يعقب حملة إعلامية بدأت في تموز/يوليه ٢٠١٣، معنونة "الثقة رغم الإعاقة" مدتها سنتان لتشجيع أرباب العمل على تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، تنفيذ استراتيجية جديدة للتوظيف، وهي استراتيجية ستعمل الحكومة بموجبها مع المنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة للتوصل إلى فهم أفضل للعوائق التي تعترض توظيفهم ووضع خيارات للمستقبل.

١٨ - السيدة ميلروي سوانسون (كندا): قالت إن الإطار الذي اعتمدته كندا لتنفيذ الاتفاقية، هو إطار متعدد الولايات القضائية، وجميع المستويات الحكومية ملتزمة بتقليص العقبات ومواصلة العمل من أجل بناء مجتمع شامل للجميع. وأشارت إلى أن كندا تعمل من خلال الاستثمارات، من أجل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ليتمكنوا من تحقيق إمكانياتهم القصوى والاستثمار في البلد لتحقيق النمو والازدهار على

على جميع المستويات، تشجيع المنظمات التي تمثلهم على المشاركة في المناقشات العامة المتعلقة بالتشريعات التي تؤثر على جميع المواطنين. وقد حصل الأشخاص ذوو الإعاقة على الاعتراف في مجال الأنشطة الرياضية، وشاركوا في مجموعة واسعة من المسابقات الرياضية. وقالت إن للبوسنة والمهرسك لجنة أولمبية للمعوقين وهي ممثلة في مختلف المنظمات الرياضية للأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٢ - وفي الختام، قالت إن وفدها دعا إلى إدراج الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأعربت عن الأمل في أن يؤكد رؤساء الدول والحكومات من جديد في الاجتماع المقبل الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية، التزام المجتمع الدولي باعتماد وثيقة ختامية عملية المنحى.

رفعت الجلسة الساعة ١٥:٤٥.